JABATAN KEMAJUAN ISLAM MALAYSIA
DEPARTMENT OF ISLAMIC DEVELOPMENT MALAYSIA

Jurnal Hadhari Bil. 2 (2009) 99-119

UNIVERSITI KEBANGSAAN MALAYSIA
National University of Malaysia
INSTITUTE OF ISLAM HADHARI

رؤية اقتصادية للإرهاب

(Terrorism: An Economic Perspective)

MOHD EL-DIN YA'AQOB ABU EL- HOUL
SHOFIAN AHMAD*
MOHAMAD SOBRI HARON
AMIR HUSIN MOHD NOR

Universiti Kebangsaan Malaysia, 43600 Bangi, Selangor, Malaysia

ABSTRACT

This research presents an attempt to evaluate the consequences that terrorist activities leave on economics. Among the effects that terrorism causes are; economic recession, unemployment, inflation, decrease of foreign investment and finally bankruptcy of important companies in a country. The information collected from various sources such as books, newspapers and internet will be analyze to substantiate how terrorism effect negatively the economic of a country. This study concludes that the terrorism is against the Islamic teaching which stress on moderation in various aspect of live. The disapproval of the terrorism also can be supported with the legal maxim of "la darar wa la dirar" no harm should be inflicted or caused.

***Keywords**: Terrorist, Economic effects, Islamic perspective.*

ABSTRACT

This research presents an attempt to evaluate the consequences that terrorist activities leave on economics. Among the effects that terrorism causes are; economic recession, unemployment, inflation, decrease of foreign investment and finally bankruptcy of important companies in a country. The information collected from various sources such as books, newspapers and internet will be analyze to substantiate how terrorism effect negatively the economic of a country. This study concludes that the terrorism is against the Islamic teaching which stress on moderation in various aspect of live. The disapproval of the terrorism also can be supported with the legal maxim of "la darar wa la dirar" no harm should be inflicted or caused.

***Keywords**: Terrorist, Economic effects, Islamic perspective.*

Corresponding Author: Shofian Ahmad, Universiti Kebangsaan Malaysia, 43600 Bangi, Selangor, Malaysia, E-mail: shofian_69@yahoo.com

Received: 7 August 2009
Accepted: 29 October 2009
DOI:http://dx.doi.org/10.17576/JH-2009-0102-07

الملخص

حاول البحث في تحليل الآثار السلبية والمترتبة من عملية الارهابية على الاقتصاد القومي. ومن أبرز آثارها هى أنها ستؤدي الى هبوط الاقتصاد وانكماشه، و تزداد البطالة، وينخفض عدد المستثمرين الخارجيين ولعل أسوئها أنها ستؤدي الى افلاس وإغلاق بعض الشركات الهامة للدولة جراء هذه العملية. اتخذ البحث المنهج المكتبي كمنهجه في جمع المعلومات عن الارهاب وعملياتهم من مصادر شتى مثل الكتب والجرائد الداخلية والخارجية، واستعان البحث ايضا بوسائل الإنترنت في الحصول على معلوماته. ثم يقوم الباحث بتحليل المعلومات المجتمعة ليكشف أنها عن بعض الاثار السلبية التي يسببها الارهابيون على الصعيد الاقتصاد. وأخير ا استخلص البحث بأن الارهاب وعملياتهم معارض تماما مع التعليم الاسلامي والذي يهتم بمبداء الوسطية في جميع نواحي حياة الناس. وحسب القاعدة الفقهية ترفض مثل هذه العملية حيث نصت القاعدة بأن لاضرار ولا ضرر.

الكلمات المفتاحية: *الإرهاب، الآ ار الاقتصادية، المنظور الإسلامي*

مقدمة

يعتبر الإرهاب ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة تترك أثرا واضحا على الاقتصاد وتؤدي إلى تشـــوهات في النشاط الاقتصادي وتؤكد العديد من الدراســـات الاقتصادية (Hillier 1991) أن أي خلل في السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى إنتاج ظواهر اقتصادية كالبطالة والتضخم والكساد وغيرها من هذا المنطلق نستطيع القول بأن العمليات الإرهابية وعلى رأسها تفجيرات 11 أيلول قد لعبت الدور الأبرز في تغيير سياسات الدول العظمى الاقتصادية –المريضة أصلا بالفائدة المصرفية– حيث جاءت السياسات الأمريكية المتتالية فيما يسمى بالحرب على الإرهاب والنظام العالمي الجديد لتعلن دخول العالم في نفق مظلم نقل البشرية إلى الأزمة المالية العالمية والتي بدأت كأزمة للرهن العقاري ولعل هذه الأزمة تعود لما بعد هجمات سبتمبر حيث بدأ مجلس الاحتياطي الفدرالي – البنك المركزي الأمريكي – تخفيض أسعار الفائدة على القروض – مما أدى لتذمر اجتماعي وترتب على ذلك سحب الأرصدة من البنوك مما أدى لانهيار البنوك – حتى وصلت إلى 1في المائة وارتفعت حمى الشراء في قطاع العقارات وزادت أسعارها بدرجة كبيرة منذ 2002 وتقدر القروض ذات المخاطر المرتفعة والمخاطر العالية 13.3ترليون دولار (سعيد ، محمد 2008) .

ولعل هذا التقديم يعطي صورة أوضح لنتعرف على آثار هذه السلسة المترابطة من الأحداث والتي كانت ولا تزال إرهابية المنشأ من حيث الفعل وردة الفعل وكل ذلك بسبب الابتعاد عن المنهج الإسلامي الوسط والذي لم ولن يرتبط بالإرهاب بحسب ما افتروا واسقطوا علينا من التهم والأكاذيب نعم جزى الله الشدائد كل خير فقد بدأنا نسمع شهادات مفكريهم وعلمائهم والتي كان أحدها بعنوان "البابا أم القرآن " كتبها "بوفيلس فينسينت " (Beaufils Vinsent) " رئيس تحرير مجلة " تشالينجز " (Challenges) حيث قال "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا" (النوري ، محمد 2008) .

وعرض لاسكاين (Laskine) في مقاله الذي جاء بعنوان "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟" (Wall Street, mûr pour adopter les principes de la Charia ?) المخاطر التي تحدق بالرأسمالية، وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

ولقد استهدفت الأعمال الإرهابية التي وقعت في أماكن متفرقة من العالم الهيمنة الأمريكية،بجوانبها السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ؛ ولذلك فإن آثار هذه الأعمال الإرهابية غير المسبوقة من نوعها تتنوع بين آثار سياسية وعسكرية واقتصادية، ونركز هنا على الآثار الاقتصادية لهذه العمليات، والتي بدأت في الظهور مع أول صوت لهذه التفجيرات، وأخذت وما زالت تتفاعل داخل مختلف أركان الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت بعض هذه الآثار وقتية قصيرة الأجل؛ إلا أن هنالك العديد من الآثار التي تلقي بظلالها على مستقبل الاقتصاد العالمي وعلى مستقبل السياسة الاقتصادية الأمريكية، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام على الأحداث الاقتصادية التي يمكن أن يشهدها العالم خلال الأسابيع والشهور القليلة القادمة، وعلى مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الذي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة ملامحه التجارية والمالية؛ ليتم تشكيلها وفقًا للنمط الأمريكي، وبالشروط التي تعكس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون النظر إلى مصالح الآخرين حتى من أكبر التكتلات الاقتصادية الدولية ، ولعل

الأمور قد بدأت بالتكشف بما لا يخفى على عاقل من خلال الأزمة العالمية التي اكتوى بلهيبها كل العالم والقادم أشد و أنكى والله المستعان.

ولعلنا إذا أردنا أن نحدد الآثار الاقتصادية للعمليات الإرهابية لا بد أن نقف على توابع هذه العمليات من ردات أفعال قد تكون غير متوقعة وسوء إدارة للأزمات ، والحقيقة أننا لو أجلنا نظرنا في ما يتبع العمليات الإرهابية نجد أن لها من التأثير على الاقتصاد ما يفوق العمليات نفسها– وسأحاول من خلال هذه السطور إجراء تحليل لهذه الآثار عسى أن تزداد الصورة وضوحًا.

أثر الإرهاب على النمو الاقتصادي

لقد جاءت تفجيرات 11 سبتمبر في مرحلة عانى خلالها الاقتصاد الأمريكي من تباطؤ متزايد دفع به إلى حافة ركود فعلي أي انكماش معدل النمو طيلة الأشهر التسعة التي سبقت الهجمات، وجاءت هذه الهجمات لتعجل بترنح الاقتصاد الأمريكي.

وتشير المعلومات والبيانات التي تنشر يوماً بعد يوم عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي بسبب الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من احتلال للعراق وأفغانستان ، مع ما رافقها من إجراءات عقابية ضد الكثير من الجماعات والمؤسسات المالية عبر العالم مما فاقم حالة الإرهاب وأدى إلى خسائر ضخمة ومتصاعدة، فاقت كل التوقعات السابقة, بل إنها قد تكون الأسوأ في تاريخ أمريكا بل والعالم كله.

وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن العالم يواجه أسوأ وضع اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية ، وقال صندوق النقد إنه يتوقع أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 0.5 بالمائة، ومع تزايد عدد السكان، فإن ذلك يعني انخفاضا في معدل دخل الفرد.

ولقد استمر مسلسل تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٥ م إلى ٨,٤ في المائة مقابل ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ م، ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها كما أشرنا الأعمال الإرهابية

باعتبارها عاملا أساسيا وما تلاه من تصرفات أيضا كالكوارث الطبيعية في أنحاء العالم وتراجع حجم التجارة الدولية بسبب زيادة الإجراءات الحمائية ، تقول الأمم المتحدة إن الاقتصاد العالمي يواجه أسوأ هبوط له منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ، وتتوقع المنظمة الدولية انكماشا في الاقتصاد العالمي بنسبة 0.4 في المائة عام 2009، بسبب هبوط في الأسعار في الدول المتطورة، وخصوصا الولايات المتحدة وأوروبا، وورد في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة أن انحسار موجة الركود قد لا يأتي خلال وقت قصير، بالرغم من ضخ المليارات لإنقاذ المؤسسات المنهارة (شبكة النبأ المعلوماتية 2008).

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو عام ٢٠٠٩ في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 3.5 في المائة جراء انخفاض أسعار الخام في خضم الأزمة المالية العالمية ، وقال مدير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مسعود أحمد في بيان نشر عقب عرض قدمه في دبي أن النمو في دول مجلس التعاون الست سينخفض إلى 3.5 في المائة في ٢٠٠٩ مقابل6.8 في المائة في ٢٠٠٨ و ٥.٣ في المائة في ٢٠٠٧ ، كما وأن قيمة الصادرات النفطية في المنطقة ستكون بحدود ٢٩٨ مليار دولار في ٢٠٠٩ مقارنة ب ٥٨٤ مليار دولار في ٢٠٠٨ ؛ فيما ستنخفض عائدات الحكومات من النفط إلى ٢٥٧ مليار دولار هذه السنة مقارنة ب ٤٦٠ مليار دولار في ٢٠٠٨ ؛ أي أنها ستتراجع بنسبة ٤٤.١ في المائة لكنه يتوقع أن يصل التضخم إلى ٦.٣ في المائة في ٢٠٠٩ مقارنة ب ١٠.٦٨ في المائة بحسب أرقام النقد الدولي ، كما وانخفضت أسعار الخام الذي يعد مصدر الدخل الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، بقوة على وقع الأزمة المالية العالمية بعد أن سجلت مستويات قياسية بلغت ١٤٧ دولارا للبرميل في يوليو ٢٠٠٨ وحققت دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات القليلة الماضية فوائض ضخمة جراء ارتفاع أسعار الخام، وهي تعول على هذه الفوائض للاستمرار في الإنفاق العام أو حتى رفعه (تقرير للأمم المتحدة 2009).

أثر الإرهاب على البطالة

لقد طالعتنا التقارير الاقتصادية المتتالية بأرقام شديدة الخطورة تظهر الآثار العنيفة والتي خلفتها عمليات الإرهاب على المستوى المحلي والدولي حيث نلاحظ أن الحديث عن الإرهاب يرتبط دائما وبشكل

مباشر بالبطالة باعتباره سببا مباشرا وأثرا محتما في نفس الوقت ، حيث تعد البطالة من أخطر القضايا التي تواجه دول العالم بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص فقد أعلنت منظمة العمل العربية أن البطالة على المستوى العربي الأسوأ عالميا حيث كانت فترة جني ويلات العنف والإرهاب والذي وإن خفت وطأته إلا أن آثاره تتوسع وتزيد خطورة القضية مع بلوغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من 25 في المائة ، ويصف التقرير العربي الأول للتشغيل والبطالة الصادر أخيرا وضع البطالة العربية بأنه الأسوأ في العالم ، في مؤشر بالغ الخطورة بالنسبة لوضع البطالة وحركة التشغيل في العالم العربي كما وأكدت منظمة العمل العربية أن البطالة في طريقها لتجاوز كل الخطوط الحمراء، حيث تخطت حاجز الـــ 14في المائة ، (17 مليون مواطن عربي)، من قوة العمل، و25 في المائة بين الشباب، لكن التقرير الذي أطلقته منظمة العمل العربية قبل يومين في القاهرة لاحظ في الوقت ذاته أن الدول العربية تستضيف أكثر من 12 مليون عامل أجنبي (جريدة الشرق الأوسط 2008).

ولا تزال معدلات البطالة، لاسيما بين الشباب، عالية بصورة مذهلة في العديد من دول غرب آسيا، خاصة في اقتصادات الدول غير المصدرة للبترول، رغم الانتعاش الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ففي الأردن، هبطت البطالة قليلاً من 13.1 بالمائة في عام 2007، إلى 12.9 بالمائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008، وتركزت ثلاثة أرباع البطالة بين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و30 سنة. وفي تركيا، بدأ معدل البطالة في الارتفاع، حتى قبل أن تشتد الأزمة المالية، فكانت في المتوسط 10.1 بالمائة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008 (صباح جاسم 2009).

أما على مستوى العالم ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ إجمالي العاطلين نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 10.1 ملايين شخص، إضافة إلى أن 540 ألفا تقدموا بطلبات للحصول على إعانة بطالة الأسبوع الماضي فقط، وهو ما يمثل أعلى رقم منذ 18 عاما ، وتضيف التقارير أن معدل البطالة بالولايات المتحدة يصل حاليا 6.5في المائة وهو الأعلى منذ 14 عاما، متوقعة أن يرتفع هذا المعدل إلى 8.5في المائة عام 2009.

أرقام مخيفة ولا شك دفعت الرئيس المنتخب باراك أوباما إلى طرح خطة إنعاش اقتصادي –بعد توليه مهامه ترمي لإيجاد 2.5 مليون وظيفة خلال عامين ، ولقد أشار أوباما في مؤتمر صحفي إلى أن الولايات المتحدة قد خسرت خلال الثلاث أشهر الماضية ما يقارب 3.5 مليون وظيفة وأن هذا الرقم بازدياد ، ويتوقع خبراء اقتصاديون استمرار نزيف الوظائف لعدة أشهر قادمة وأن يصل معدل البطالة إلى أكثر من في المائة قبل أن يبدأ بالتحسن على فرض نجاح الخطط العالمية لإيقاف هذه الأزمة (قناة الجزيرة 2009).

هذا وأشارت التقارير إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1 في المائة منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي وهي وتيرة لم تشهدها الولايات المتحدة منذ 1982 ، ويقول الخبراء إنه بالنظر إلى الأرقام المعلنة للبطالة إضافة إلى أرقام الطلبات الجديدة لإعانات البطالة فإن أرقام فبراير/شباط الجاري قد تكون الأسوأ على الإطلاق ، أما في أوروبا فقد بلغ معدل لبطالة إلى 7 في المائة وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5.7 في المائة مقابل 2.5 في المائة بالربع الأول من العام، وقال مكتب الإحصاء الوطني إن عدد العاطلين تزايد بشكل حاد بالربع الثاني من 2008 ليصل 1.79 مليون عاطل ، ويتوقع اقتصاديون أن يتفاقم التدهور بسوق العمل هناك ليصل معدل البطالة إلى 7.9 في المائة بالربع الأول من عام 2010 ، ولعل المشكلة في طريقها لتصل إلى عنق الزجاجة فالأرقام التي ظهرت حتى الآن تتكلم عن نفسها ويستشعر الكثير من الخبراء قدوم معضلة البطالة وبعد هذه الأزمة المالية العالمية، " مازالت في بدايتها " وأن الأسوأ قادم ويتوقع الكثير من الخبراء أن تنتهي ببطالة عشرات الملايين من البشر (قناة الجزيرة 2009).

وتوقعت منظمة العمل الدولية فقدان عشرين مليون وظيفة حول العالم بنهاية العام الحالي وتوقع تقرير للمنظمة أن يصل بذلك عدد العاطلين عن العمل بنهاية العام المقبل إلى 210 مليون شخص (البي بي سي البريطانية 2004).

وفي تقرير عن التنمية في العالم 2007 أظهر هذا التقرير تزايد معدلات البطالة إلى 25 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعتبر متوسط معدلات البطالة بين الشباب والبالغين

الأعلى عند مقارنته بجميع المناطق النامية الأخرى في العالم ،كما يفوق عدد الشباب بين العاطلين عن العمل في معظم بلدان هذه المنطقة ما نسبته 50 في المائة من معدلات البطالة ، ففي مصر وقطر وسوريا، يشكل الشباب أكثر من 60 في المائة من العاطلين عن العمل ، وفي تونس، يفوق معدل البطالة للشريحة العمرية 20-24 سنة ـــ بواقع ثلاثة أمثال ـــ معدل البطالة الشريحة العمرية للأشخاص فوق عمر 40 سنة (تقرير صندوق النقد الدولي ابريل 2007) .

أيضا قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معدلات البطالة خلال ديسمبر من العام الماضي 2008 سجلت نسبة 8.6 في المائة مرتفعة بواقع 0.2 في المائة عن الشهر السابق له وبنسبة 1.1 عن العام 2007 ، وأوضحت المنظمة أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغت ثمانية في المائة في ديسمبر الماضي لترتفع بنسبة 1.0 في المائة عما كانت عليه في ديسمبر الماضي وبنسبة 0.8 في المائة عن العام 2007 ، وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة في يناير 2009 بلغ 6. 7 في المائة مرتفعا بواقع 0.4 في المائة عما سجله في ديسمبر الماضي وبنسبة 2.6 في المائة عن العام 2007 ، أما في اليابان فقد أشارت المنظمة إلى أن معدل البطالة فيها بلغ خلال ديسمبر الماضي نسبة 4.5 في المائة مرتفعا بنسبة 5.0 في المائة عن نوفمبر الماضي ، وسجلت فرنسا معدل بطالة بنسبة 8.1 في المائة مرتفعا بواقع 0.1 في المائة عن نوفمبر الماضي وبنسبة 0.4 في المائة عن ديسمبر 2007 ، وذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن في بريطانيا بلغ معدل البطالة في أكتوبر 2008 نسبة 1. 6 في المائة مرتفعا بنسبة 2. 0 في المائة عن سبتمبر الماضي وبنسبة واحد في المائة عن أكتوبر 2007 (تقرير للأمم المتحدة 2009).

أما بالنسبة لدول الخليج العربي فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بين الخليجيين خلال العام الحالي نتيجة لتسبب الأزمة الاقتصادية في الحد من خلق فرص وظيفية جديدة في القطاعين الخاص والعام، وذلك وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن بنك الكويت الوطني (www.arabianbusiness.com).

وتأتي هذه التوقعات في الوقت الذي قالت فيه منظمة العمل الدولية إن ما يصل إلى 51 مليون وظيفة ستفقد هذا العام بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، وتقول المنظمة التابعة للأمم المتحدة إن هذا سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة عالميا إلى 7.1 في المائة بنهاية عام 2009، مقارنة بستة في المائة في 2008

و5.7 في المائة في 2007 إ 18 مليون وظيفة وفي أكثر توقعات منظمة العمل الدولية تفاؤلا فإن 18 مليونا على الأقل سيفقدون وظائفهم إضافة إلى توقعات المنظمة السابقة، ما يعني خسارة 6.1 في المائة من الوظائف عالميا، وتقول المنظمة إن الدول النامية ستكون الأكثر تضررا من خسائر الوظائف الإضافية ، وتقول منظمة العمل الدولية إنه "لو زادت حدة الكساد في 2009 فإن العديد من المحللين يتوقعون أن تتعمق أزمة البطالة العالمية" (البي بي سي البريطانية 2009).

أثر الإرهاب على التضخم

إن للتضخم أسبابا عديدة ومنوعة، منها ما يرجع لأسباب اقتصادية داخلية، ومنها ما يكون حلقة من حلقات الارتباط بالاقتصادي العالمي وهو الأغلب ضمن ما يسمى باقتصاديات العولمة والتجارة الحرة.

فمن المعروف أن التضخم يظهر في أوقات الأزمات الاقتصادية، عندما لا يكون هناك ثقة في الحكومات، أو أن الحكومات تعالج العجز في ميزانياتها بطباعة مزيد من الأوراق النقدية، وهذا يرفع الأسعار لأن النقود المتوفرة هي قيمة السلع والبضائع الموجودة، فكلما زاد النقد بدون زيادة في كمية البضائع سيكون ارتفاع الأسعار أمرا لا مفر منه.

تشير التقارير إلى تجاوز التضخم السنوي نسبة 10 بالمائة في جميع دول الشرق الأوسط عام 2008، ماعدا البحرين وإسرائيل ، وكانت الزيادة الشديدة في أسعار الطعام وتكاليف الإسكان هي الأسباب الرئيسية وراء التضخم ، ومع هبوط أسعار السلع العالمية، وتباطؤ الطلب المحلي، يتوقع أن يصل التضخم إلى معدل معتدل عام 2009، رغم احتمال بقائه عند مستويات مرتفعة نسبيا (صباح جاسم 2009) .

فيما يتعلق بالتضخم، فقد تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.4 في المائة عام 2006 إلى 2.2 في المائة عام 2007 ، في حين ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق

الناشئة الأخرى من 5.4 في المائة ،في عام 2006 إلى 6.4 في المائة في عام 2007 . ، أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة انخفاض الأسعار المحلية ضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة انخفاضا في معدلات التضخم من 3.2 في المائة إلى 2.7 في المائة في عام 2007 أ في حين ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو من 1.9 في المائة عام 2006 إلى 2.2 في المائة عام 2007 أ وحافظ على مستواه في المملكة المتحدة عند معدل 2.3 في المائة .أما الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فقد ارتفع مستوى الأسعار، ومن ثم معدلات التضخم في عام 2007 ليبلغ 2.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة في العام السابق .وضمن مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد شهدت دول المجموعة ارتفاع معدلات التضخم في دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي من 5.4 في المائة و 9.5 في المائة و 4.1 في المائة و 7 في المائة و 5.3 في المائة في عام 2006 إلى 5.6 في المائة و 9.7 في المائة و 5.3 في المائة و 10.4 في المائة و 5.4 في المائة في عام 2007 ويرجع ذلك الارتفاع إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة آما ساهم الطلب المتعلق بالوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية .ويلاحظ أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات تضخم، ويعزى ذلك في جزء منه إلى العوامل المذكورة سابقاً ، بالإضافة إلى زيادة السيولة المحلية الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط (United Nation 2008).

كما وعادت معدلات التضخم للارتفاع في دول الاقتصادات المتقدمة مقاسة بأسعار المستهلكين من ٢ ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ م إلى 3.6 في المائة في 2008 فقد ارتفعت النسبة بشكل ملفت في دول منطقة اليورو من ١ ٢ في المائة. في عام 2007 إلى 3.5 في المائة في عام 2008 ، وكذلك ارتفع المعدل في دول الأسواق الناشئة والنامية من 6.4 في المائة في عام ٢٠٠٧ م إلى ٤ 9 في المائة في عام ٢٠٠٩ م وحسب التقديرات الأولية لعام ٢٠٠٩ م يتوقع ارتفاع معدلات التضخم في معظم مناطق العالم بنسب كبيرة (تقرير للأمم المتحدة 2009).

معدلات التضخم مقاسة بأسعار المستهلكين خلال الفترة (2001-2008 م) نسب مئوية

المنطقة الاقتصادية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصادات الرئيسة المتقدمة	2.1	1.5	1.8	2.0	2.3	2.4	2.2	3.6
اليابان	0.7-	0.9-	0.3-	-	0.3-	0.3	0.3-	-
الولايات المتحدة	2.8	1.6	2.3	2.7	3.4	3.2	2.9	4.2
منطقة اليورو	2.4	2.3	2.1	2.1	2.2	2.2	2.1	3.5
اقتصادات أخرى متقدمة	2.1	1.7	1.8	1.7	2.1	2.1	2.1	3.9
الدول النامية	7.7	6.8	6.6	5.9	5.7	5.4	6.4	9.4

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ابريل ٢٠٠٨ ، تقرير للأمم المتحدة بعنوان : الوضع الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 الملخص التنفيذي / عن موقع : http://www.un.org 02/02/09

أثر الإرهاب على الأسواق المالية (تقرير للأمم المتحدة 2009)

تعرضت أسواق المال العالمية خلال الأيام الماضية إلى حالة خطيرة من عدم الاستقرار رافقتها انهيارات كبرى في أسعار الأسهم في الأسواق الرئيسية العالمية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت اعنف الهزات المالية عندما فقدت أسعار الأسهم فيها بنحو 23 بالمائة من قيمتها، ومن ثم التداعيات التي أعقبت هذه الانهيارات من انخفاض أسعار الأسهم في أسواق لندن وفرانكفورت وباريس وغيرها، وانتقال هذه الأزمة بهزات ارتدادية في أسواق الخليج إذ بلغت نسبة الانخفاض بنحو 7 بالمائة في البورصة السعودية و4 بالمائة في سوق الدوحة

أصبحت الأسواق المالية في تقلب متزايد بعد أحداث أيلول وما تبعها من مستجدات وإجراءات، فكما يرد بالتحليل في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر 2007 ، أصبحت أوضاع الائتمان أكثر حدة مع تزايد المخاوف من تداعيات الضغوط في الأسواق الأمريكية للقروض العقارية منخفضة الجودة وما أفضت إليه من ارتفاع مفاجئ وحاد في العائد على الأوراق المالية المضمونة بهذه القروض وغيرها من الأوراق المالية عالية المخاطر .ونظرا لعدم اليقين بشأن توزيع الخسائر وتزايد المخاوف بشأن مخاطر الطرف المقابل، نضبت السيولة في بعض قطاعات الأسواق المالية .وقد تراجعت أسواق الأسهم مبدئيا، لا سيما مع انخفاض تقييمات المؤسسات المالية وإن كانت الأسعار قد عاودت الارتفاع منذ ذلك الحين وانخفض العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل مع بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة ، وتأثرت الأسواق الصاعدة أيضا، وإن كان بدرجة أقل نسبيا مما حدث في فترات الاضطراب السابقة في الأسواق المالية العالمية، ولا تزال أسعار الأصول مرتفعة بالمقاييس التاريخية.

وقبل حدوث الاضطرابات الأخيرة، كانت البنوك المركزية حول العالم تلجأ عموما إلى تشديد سياساتها النقدية لدرء ضغوط التضخم الوليدة، غير أن تصاعد اضطرابات الأسواق أدى ببعض البنوك المركزية الكبرى في شهر أغسطس الماضي إلى ضخ السيولة في أسواق المال لتحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وفي شهر سبتمبر قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع 50 نقطة أساسية، وتتوقع الأسواق المالية تخفيضات إضافية في الشهور المقبلة، ومنذ بداية اضطرابات الأسواق المالية تراجعت توقعات تشديد السياسة النقدية من جانب بنك انجلترا وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي، وفي الأسواق الصاعدة، لجأت بعض البنوك المركزية إلى توفير السيولة لتخفيف حدة الضغوط في أسواق النقد المتداول بين البنوك، ولكن معالجة قضايا التضخم لا تزال هي التحدي الأكبر أمام البنوك المركزية الأخرى.

وعلى وجه العموم، فقد تأثرت قيم العملات الأساسية باعتبارها أحد أهم المؤشرات التي سرعان ما تتأثر وفق الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية للدول ، فقد تواصل انخفاض الدولار حتى مطلع عام 2009 ، مما يشعر بوجود اختلالات في السياسات الاقتصادية العالمية والتي بدأت تطفو على

السطح ، حيث يقول ديفيد روش رئيس المجموعة الاستثمارية المعروفة "اندبندنت استراتيجي" في لندن: إن عهد الدولار القوى قد ولى و انقضى و إن الدولار الأمريكي قد دخل بالفعل فيما سيصبح فترة طويلة و مستمرة من الهبوط و الاتجاه التنازلي ، و هو ما لن تتمكن السلطات الأمريكية من مكافحته هذه المرة (تقرير للأمم المتحدة 2009).

وفيما يتعلق بدول الخليج العربي فمن المعروف أن الإيرادات الحكومية لهذه الدول تتوقف أساسا علي إيرادات البترول, والقيمة الشرائية لهذه الإيرادات تعتمد علي قيمة الدولار الأمريكي التي علي أساسها يجري تسعير مبيعات البترول الخام. لذلك فإن أي هبوط في سعر صرف الدولار يعني في واقع الأمر هبوطا مماثلا في القيمة الشرائية لإيرادات البترول عند تقويمها أو عند تحويلها إلي أي عملات أجنبية أخرى.

كما وشهدت أسواق الذهب اضطرابا مترددا بين الارتفاع والانخفاض المفاجئ خلال الفترة الماضية اتسم أغلبها بالارتفاع الحاد في الأسعار العالمية، ولقد ارتبطت هذه الأسعار بالأوضاع العالمية وبالذات بما سمي بالحرب على الإرهاب .

ومن جهة أخري فإن المستثمرين الخليجيين قد تعرضوا لخسائر ضخمة تتمثل في تضاؤل قيمة ما يمتلكونه من أصول في الأسواق الغربية, وحالة التداعي المستمرة في البورصات, إلي جانب استمرار أسعار الفائدة العالمية عند مستويات متدنية. ولذلك يمكن القول إن الأزمة الحالية للدولار الأمريكي هي أسوأ أزمة تتعرض لها الاستثمارات الخليجية في الدول الغربية منذ فترة طويلة.

من جهة أخرى فإن ما صدر من بيانات للحساب الجاري تعزز المخاوف من تزايد العجز في العديد من الاقتصادات العالمية، والذي توضحه البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية (تقرير للأمم المتحدة 2009).

أثر الإرهاب على السياحة

السياحة احد أهم الموارد الاقتصادية الهامة بل إن بعض البلدان تعتمد على السياحة اعتماد شبه كلي ولما لا فهي الثروة التي لا تنضب هي الثروة المستدامة في حال استغلالها الاستغلال الأمثل والمأمول.

ولقد تعرضت السياحة الدولية رغم نموها – خلال السنوات الخمسين الأخيرة – لعدة أحداث ومشكلات بعضها كوارث طبيعية وبعضها حروب إقليمية وبعضها أزمات اقتصادية وحوادث إرهابية، إلا أنها استطاعت تجاوزها أ وأن تصبح قادرة على التأقلم مع هذه الأحداث ،إلا إن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ التي وقعت داخل الولايات المتحدة، قد أثرت على السياحة العالمية أكثر من كل المشكلات والأحداث السابقة لها نظرا لجسامتها ووقوعها فجأة على غير انتظار وتوقع حيث أدت الصدمة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول الماضي إلى إضعاف النشاط السياحي (موسوعة المجالس القومية).

وسجل عام 2001 تراجعا في عدد السياح بلغ 0.6 في المائة أي خمسة ملايين سائح أقل من عام 2000 الذي كان سجل زيادة ضخمة بلغت 7 في المائة أي 45 مليون سائح إضافي ، وفور وقوع هجمات 11 سبتمبر/أيلول كانت المناطق التي تضررت أكثر من غيرها هي آسيا الجنوبية (تراجع 24 في المائة (والأميركتان (تراجع 20 في المائة) والشرق الأوسط (تراجع 11 في المائة) وإذا كان التراجع على المستوى العالمي يبقى بسيطا لمجمل عام 2001 فإنه رغم ذلك شكل إشارة لافتة ,لأنها المرة الأولى منذ 20 عاما التي لا يسجل فيها القطاع السياحي في العالم تقدما.حيث تشير التقارير إلى تراجع حاد في قطاع الساحة عقب احدث أيلول ثم عاد الانتعاش لهذا القطاع بعد ثلاث سنوات واستمر ليزدهر القطاع السياحي في العالم حيث بلغ عدد السياح حوالي 842 مليون سائح سنة 2006 أنفقوا ما يقارب 730 مليار دولار أمريكي ملاحظا أن المؤشرات تشير إلى تحقيق تطور في حدود 4 بالمائة خلال سنة 2007.

وعلى الصعيد ذاته أكدت منظمة السياحة العالمية أن هذا القطاع سيتباطأ نموه إلى ما دون 2.0 في المائة في 2008 ثم سينعدم هذا النمو مع مطلع 2009 على أحسن تقدير ، حيث تشهد السياحة أكبر النكسات في تاريخها وأن آفاق السياحة 2009 مقلقة (www.arabictourism.org 2009).

أثر الإرهاب على التأمين

نظرا لارتباط التأمين بالمخاطر، فقد تعرضت شركات التأمين العالمية وشركات إعادة التأمين لضربة قوية جدا، بل تعد أقوى ضربة في تاريخ التأمين، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت لخسائر كبرى نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما نتج عنها وذلك بسبب التزامها بضرورة دفع التعويضات للشركات وجميع الجهات والأفراد الذين تأثروا بهذا الحادث، ويقدر الخبراء هذه المبالغ ما بين 30 و60 مليار دولار متمثلة في المطالبات المطلوب دفعها من قبل شركات التأمين فقط، مما دفع أقساط التأمين للارتفاع في العديد من المجالات؛ مثل التأمين على الشركات، وبالذات الشركات العاملة في مجال الطيران والنقل الجوي (مجلة تأمين 2002).

ويضاف إلى ذلك تعرض هذه الشركات إلى مزيد من الخسائر في المستقبل بسبب التحول من شراء أسهم هذه الشركات بعد تأثرها إلى شراء أسهم شركات أخرى في السوق المالية (خالد المشعل, عبدالله الباحوث 2003) .

أثر الإرهاب على الميزانيات العامة

شهدت معظم مناطق العالم تراجعا في أوضاعها المالية خلال السنوات الماضية حيث سجلت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً في عجز الميزانية العامة ليبلغ 4.9 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠3 م ليعاود الانخفاض حتى وصل إلى 1.6 في المائة في سنة 2006 ثم عاد وارتفع في سنة 2007

ليصل إلى 2.2 واستقر على ارتفاع بنسبة 3.4 في سنة 2008م مع توقعات بارتفاع كبير في سنة 2009م ، أما في الولايات المتحدة فقد بلغ العجز مستوى قياسيا في 2001م ليصل إلى 7.0 في المائة ثم عاد لينخفض حتى وصل 5.0 في سنة 2003 وعاد للانخفاض من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ م إلى ٥ ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ م ليعاود الارتفاع حتى 4.5 في سنة 2008 مع توقع بارتفاع كبير في سنة 2009 أ أما في منطقة اليورو فقد ارتفع العجز من 1,5 في 2001 إلى 7.6 في 2005 ليعاود الانخفاض 0.6 في 2007 وعاد للارتفاع في 2008 ليصل 1.1 مع توقع بارتفاع كبير في 2009 (أ صندوق النقد الدولي 2008).

أثر الإرهاب في إفلاس الشركات والمؤسسات

حيث كان الإفلاس السمة الأبرز ففي الفترة من 11 سبتمبر 2001 وحتى 11سبتمبر 2002 انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية ، قدرت بـــ 60 ألف شركة وقد تم تسريح مالا يقل عن 140 ألف عامل أمريكي في نفس الفترة – وفقا لتقرير صحيفة " وول ستريت جورنال" – وما زال مسلسل الانهيارات والإفلاس مستمرا حيث يسجل قطاعي الطيران الأمريكي ، والتأمين اعلي معدلات الإفلاس والتسريح للعمال هذا بالإضافة إلي حالات الإفلاس الشخصي والتي سجلت في نفس الفترة – عام تقريبا– 391 ألف حالة إفلاس وبخسائر تصل إلي 8.6 تريليون دولار وذلك وفقا للمعطيات الأولية لإتحاد أسواق المال الدولي.

فيما يلي عرض موجز لأبرز حالات الإفلاس والتي تتالت بعد أحداث أيلول وما تلاها من سياسات وردات فعل حمائية (وكالات أنباء والجزيرة نت 2008).

1. إفلاس دولة أيسلندا حيث قال رئيس الحكومة الأيسلندية إن تعافي اقتصاد بلاده من الأزمة قد يتطلب سنوات طويلة (البي بي سي البريطانية 2008).

2. إفلاس بنك ليمان براذرز الاستثماري بتاريخ 15-9-2008 وكانت قيمة الأصول قبل الإفلاس: 639 مليار دولار، وقد فشلت جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.
3. إفلاس شركة ريفكو للخدمات المالية بتاريخ الإفلاس 17-10-2005 وكانت قيمة الأصول قبل الإفلاس: 33 مليار دولار.
4. إفلاس شركة وورلد كوم للاتصالات بتاريخ الإفلاس 21-7-2002 وكانت قيمة الأصول قبل الإفلاس: 104 مليارات دولار.
5. إفلاس شركة كونسيكو للخدمات المالية بتاريخ الإفلاس 18-12-2002 وكانت قيمة الأصول قبل الإفلاس: 61 مليار دولار.
6. إفلاس شركة إنرون للطاقة الشركة العملاقة الأمريكية المتحكمة في الطاقة بتاريخ الإفلاس 12-2-2001 وكانت قيمة الأصول قبل الإفلاس: 63 مليار دولار.
7. انهيار شركات الطيران الأمريكية وعلى رأسها إفلاس يونايتد إيرلاينز أكبر شركة طيران أمريكية و يو أس إيروايز الجوية الأمريكية سابع شركة طيران أمريكية، كما أنها تشغل رقم14 في قائمة كبري شركات الطيران العالمية فيما وصف بأنه أسوء كابوس في تاريخ الطيران الأمريكي أنهت شركات الطيران الأميركية أسوأ عامين في تاريخها، ولا تتوقع أداء أفضل في عام 2003، أو حتى على الأقل طيلة العشر سنوات القادمة فقد بلغت خسائر عام 2002، ما يتراوح بين ثمانية وعشرة مليارات دولار بعد خسارة تسعة مليارات دولار في عام 2001،كما وشهد العام 2002 توقف الكثير من الشركات عن العمل، فقد توقفت شركة طيران أمريكية صغيرة هي ميدواي إيرلاينز، عن العمل وسرحت جميع موظفيها البالغ عددهم ألفا وسبعمائة موظف وقال مسئولوا شركة دلتا إيرلاينز، ثالث أكبر شركة طيران في العالم إنه من المحتمل أن تستمر الشركات في تسريح أعداد من الموظفين وتوقع جوردون بيتون رئيس شركة كونتيننتال أن يفقد مابين ومائة ومائتي ألف موظف بشركات الطيران حول العالم وظائفهم بسبب الكارثة ويعتقد المحللون أن خسائر قطاع النقل الجوي في الولايات المتحدة قد تبلغ سبعة عشر مليار دولار في 2001، بدورها أعلنت الخطوط البريطانية قد أعلنت عن تخفيضات شملت ألفا وثمانمائة وظيفة.

8. الإعلان عن اكبر خسارة في تاريخ البنوك البريطانية ، حيث أعلن بنك "رويال بنك اوف سكوتلاند " وهو ثاني اكبر البنوك البريطانية من حيث الحجم، عن تحقيق خسارة صافية بمبلغ 34 مليار دولار خلال عام 2008، وهي اكبر خسارة في تاريخ البنوك والشركات البريطانية والذي كان على وشك الانهيار خلال عام 2008، واضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذه بشراء نحو 70 في المائة من أسهمه ، وقد أعلنت تقارير رسمية بريطانية أن البلاد دخلت رسميا في حالة ركود اقتصادي للمرة الأولى منذ عام 1991 (البي بي سي البريطانية 2008).إفلاس شركة كاربت إنك في أمريكا وهي مجموعة كاربت جولف الكندية لصناعة أرضيات ملاعب الجولف.

9. إفلاس ميديكال ليندر الأمريكية للخدمات المالية للمؤسسات الصحية .

10. إفلاس أوكوود هومز الأمريكية حيث تعد أوكوود هومز ثاني أكبر شركة للمباني الجاهزة في الولايات المتحدة الأمريكية.

11. إفلاس كبرى شركات السيارات بات وشيكاً : حيث حذر تقرير في مجلة نيوزويك الأميركية من أن مدينة ديترويت –عاصمة صناعة السيارات في العالم– على حافة الإفلاس حاليا، بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة وامتدت لتشمل أسواق العالم بأسره، مشيرا إلى أن نبرة تعلو الآن عن الإفلاس ويتصدر الأخبار في المدينة العنوان التالي: ازدياد مخاوف صناعة السيارات، أيضا في ألمانيا أوبل تطرح خطة للإنقاذ ، فولكس فاجن للسيارات تخفض ساعات العمل لأول مرة منذ 25 عاما أيضا في السويد الحكومة السويدية ترفض تقديم مساعدات عاجلة لشركة ساب (جريدة الدستور الأردني 2009).

وأوضحت التقارير أن الأخبار الواردة من شارع المال في وول ستريت الذي انخفضت فيه أسهم شركتي جنرال موتورز وفورد، تؤكد أنهما تفتقران إلى السيولة النقدية وربما لا يكون لديهما ما يكفي العام 2010، وهو العام الذي يفترض أن تهيمن فيه السيارات الاقتصادية على الأسواق ومن المتوقع انضمام مجموعة جديدة من الشركات الكبرى إلى قائمة الإفلاس في ظل الأزمات المالية والمحاسبية والتي تعصف بالاقتصاد الأمريكي (الجزيرة نت 2008) .

وبإفلاس وانهيار أسماء عملاقة ولامعة في الاقتصاد الأمريكي مثل شركة " أنرون" ، و (جلوبال كروسينج) و(زيروكس) و(أدلفيا كوميونيكيشن) و(باليجرين سيستمز) و(وورلد كوم) ، تستمر موجة الإفلاس بين الشركات الأمريكية لتتجاوز 40 في المائة (الشرق الأوسط 2008) وتمتد حتى تصيب الاقتصاد العالمي. حيث تطالعنا الأخبار في كل يوم عن شركات تطلب إعلان إفلاسها لحمايتها من الدائنين ففي اليابان وحدها أكثر من ألف شركة أشهرت إفلاسها في نوفمبر فقط بسبب الأزمة الاقتصادية ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشركات المفلسة في 2008 إلى أكثر من 12500 شركة (الوطن السعودية 2009) أما في ألمانيا فأكثر من 3457 شركة ألمانية أفلست في أكتوبر الماضي (الكويتية 2009).

الخاتمة

إن البشرية تتجرع المرارة في كل يوم جراء ابتعادها عن المنهج الإسلامي الوسط ، فقد تتابعت الأحداث وبشكل متسارع لتقود العالم إلى نفق مظلم وحتى هذه اللحظة تفيد التقارير والدراسات إلى عدم وجود مخرج قريب من هذه الأزمة والتي كانت نتاج تراكمات من السياسات التي عقبت الأعمال الإرهابية .

ولقد أكدت التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية الراصدة لآثار الإرهاب، والتي تعدت حدود المكان والزمان ، أنها أصابت الاقتصاد العالمي بمقتل فقد تداعت الآثار من انهيار للبنوك العالمية والمؤسسات الاستثمارية وإشهار كبريات الشركات التي كانت تعتبر رمزا للنظام الرأسمالي من مؤسسات عقارية واستثمارية إلى شركات التأمين الضخمة فشركات الطيران العملاقة ومصانع السيارات وغيرها مما يعد بالآلاف ويتزايد يوما بعد يوم .

لقد أبرزت التقارير المبسوطة في هذه الدراسة الآثار السلبية للإرهاب على المستوى العالمي حيث كشفت التوقعات للسنة الحالية عن معدلات قياسية وغير مسبوقة تعدت كل التوقعات مع

مخاوف من انهيار النظام العالمي مع ما يمثله من أفكار ، فقد تداعت الأسواق المالية والبورصات العالمية وارتفع معدل البطالة والتضخم ، وارتفعت الأسعار بشكل يهدد الأمن الدولي وتضاعفت العجوزات في الميزانية، وتباطأ النمو على مستوى العالم وتأثرت أسعار صرف العملات والذهب على نحو غير مسبوق وغيرها من الآثار التي فصلناها من خلال هذه الدراسة.

إن الحل يكمن بإتباع المنهج الإسلامي بما يمثله هذا المنهج من وسطية واعتدال ، وهذا ما اعترف به العلماء والمفكرين ، وبدأت تنطق به الأقلام في الكثير من الصحف العالمية المتخصصة.

REFERENCES

Hillier,B.1991. *Macroeconomic Debate.* Blackwell.Oxford. United Kindom.

Hillier,B.1990. *Rational Expectation Macroeconomic.* Blackwell. Oxford. United Kindom.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7681000/7681154.stm

United Nation. World Economic Situation and Prospects 2008. January 2008. P. 149

Sa'id, Muhammad. 2008.The mortgage crisis in America threatens its economy with depression. http://www.alquds.com/node/1939. [22 January 2008]

al-Nouri, Muhammad. 2008. An article entitled: Western Writers Sharia Saves the World Economy. http://www.islamonline.net. [3 October 2008]

al-Nouri, Muhammad. 2009.Challenges Magazine. http://www.challenges.fr/ magazine/0135.16203/?xtmc-pape&xtcr-3

al-Nabaa Information Network. 2008. The repercussions of the financial crisis: The whole world faces an economic recession next year, calling on the United Nations for a comprehensive and coordinated response. 19 Dhu al-Hijjah 1429

Report to the United Nations. 2009. The International Monetary Fund expects growth in the Gulf countries to slow to 3.5 percent in 2009. Global Economic Outlook. International Monetary Fund April 2008. http:// www.un.org.

al-Asharq Al-Awsat Newspaper. 2008. Arab Labor Organization: Unemployment Unemployment rates in the Arab world are the highest and worst. 2 July 2008. Issue No. 10828.

Sabah Jassim. 2009. Financial crisis: The global economy falls into a long - term deficit, fears of social unrest spreading around the world. Al-Nabaa Information Network.

Al Jazeera News Agencies. 2009. Bleeding unemployment deepens the wound of the American economy. 2 August 2009.

The World Bank. 2007. Regional Highlights: Middle East and North Africa.

United Nations report Kuwait News Agency. 2009. KUNA Organization for Economic Cooperation and Development, unemployment rates reached 8.6 percent Affairs. http://www.un.org [9 nomic Cooperation and February 2009]

Soren Billing. http://www.arabianbusiness.com/arabic/547191 [8 February 2008].

British BBC. The world is facing the worst economic growth. Almotamar.net. 29 January 2009.

Sabah Jassim. 2009. Financial crisis, the global economy falling into a long-term deficit, fears of social unrest spreading around the world. Al-Nabaa Information Network.

United Nations Report. 2009. Current International Situation and Prospects for 2009 Summary Implementation. http://www.un.org.

Encyclopedia of National Specialized Councils. Vol. 28. The effects of the events national councils.of September 11 on international and Egyptian tourism. Specialized

Reports and bulletins issued by the World Tourism Organization. http:// www.unwto.org/index.php [5 March 2009]

Reports and bulletins issued by the Arab Tourism Organization. http://www.arabictourism.org. [5 March 2009]

Insurance magazine. Analysts expect an improvement in global growth. Issue 32(2002) p. 30.

Khaled Al-Mishaal & Abdullah Al-Bahouth. 2003. The Economic Impacts of International Terrorism with an Emphasis on the Events of September 11.

News agencies and Al Jazeera Net. 2008. Largest Bankruptcies in the United States. 22 September 2008.

Hisham Mohamed Al-Hark and Al-Asharq Al-Awsat newspaper. 2008. The future of the global financial system in light of the current crisis is the beginning of the end for the world's tyrants. Issue 10893. 24 September 2008.

British BBC. Bankruptcy of a state. 9 October 2008.

British BBC. Announcing the largest loss in the history of British banks. 26 February 2009.

BBC Arabic. Britain officially enters a state of economic recession. 23 January 2009.

The Jordanian Al-Rai newspaper: The automobile economy around the world, the crisis of the automobile industry in the world. 26 February 2009

Al Jazeera Net. The recession includes the Detroit Auto Show next month. 26 December 2008.

The Middle East . 17 April 2008, Issue No. 10733

al -Watan Saudi Arabia - Tokyo Middle East. Issue No. 10969.11 Dhu al-Hijjah 1429.

al-Qabas Kuwaiti newspaper. 10 January 2009.